سيادة الدول في ظل العولمة

ملخص:

يعرض هذا المقال كيفية بقاء الدول محتفظة بكل سيادتها في ظل العولمة ويشير إلى كيفية حماية قرارها السياسي ويذكر بدور الدولة في ظل المتغيرات الدولية التي تفرضها العولمة ويطرح جملة من التساؤلات في خصوصية الدولة وماهيتها وعلاقاتها ومجالات نشاطها وتأتي الإجابة في هذا البحث الذي تابع تطور مسار العولمة وحدد التحديات التي تفرضها على الدول سياسيا واقتصاديا وأمنيا وثقافيا. وخلص البحث في النهاية الى جملة من الشروط التي تجعل من بقاء دور الدولة داخل إقليمها أساسيا.

النائب: شكيب جوهري

النائب: عبد الرزاق دحدوح

STATE SOVEREIGNTY IN THE ERA OF GLOBALIZATION

By Dr Abderrezak DAHDOUH
Pr Abou El Fadhl BAADJI and
Pr Chakib DJAOUHARI

Summary

The present study shows to the states how to keep their sovereignties in the era of globalization; it indicates the way to protect their political decisions. It recalls the role of the State in the era of international changes imposed by globalization. It also raises a whole set of questions on the competence and origin of State, as well as its relations and fields of action.

The answer comes out of this survey, which follows the evolution of the globalization process, and determines the challenges imposed to states on the political, economical, security and cultural levels.

Finally, a series of conditions has been established-thanks to which it can be stated that it is a fundamental fact that any given state does keep a role within its boundaries.

LA SOUVERAINETE DES ETATS DANS LA MONDIALISATION

Dr. Abderrezak DAHDOUH
Pr. Abou El Fadhl BAADJI
Pr. Chakib DJAOUHARI

Résumé

La présente étude expose aux états la manière de préserver leur souveraineté à l'ère de la mondialisation; elle montre comment protéger leurs décisions politiques.
Elle comporte aussi un rappel du rôle de l'Etat à l'ère des changements internationaux imposés par la mondialisation.
C'est aussi une étude à travers laquelle un bon nombre de questions sont posées sur la compétence et l'origine de l'Etat, ainsi que ses relations et ses champs d'action.
La réponse apparaît dans cet exposé qui a suivi l'évolution du processus de la mondialisation et a déterminé les défis imposés aux Etats, au plan politique, économique, sécuritaire et culturel.
En conclusion, un certain nombre de conditions ont été établies, faisant de l'existence du rôle de l'Etat dans son territoire un fait fondamental.

بدأت الدولة منذ ظهورها وبعد تطورها وامتلاكها لطابع السيادة كقوة فاعلة تملك السيادة المطلقة داخليا وخارجيا كفاعل وحيد ثم أصبحت مصدرا للقانون الدولي واللبنة الأساسية في تنظيم العلاقات الدولية، لكن مع انتهاء الحرب الباردة وهبوب رياح التغيير على الأنظمة الاشتراكية مع منتصف الثمانينات وسقوط جدار برلين مع ما يمثله من سقوط للعالم الاشتراكي ،بدأ التغيير يمس مفهوم الدولة في حد ذاتها في ظل التغيرات الجيوستراتيجية الجديدة التي مست العلاقات الدولية.

فالمفهوم الكلاسيكي لسيادة الدول التي كان يحميها القانون الدولي في إطار علاقات دولية مبنية أساسا على معاهدات واتفاقيات دولية، بدأ ينحصر في ظل التغيرات الجديدة ممثلة في العولمة مع ما تمثله من تراجع، لسيادة الدول وإعطاء دور للفاعلين الجدد من تكتلات جهوية، ومنظمات غير حكومية، وجماعات مصالح وشركات متعددة الجنسيات وبنوك عالمية.

إذن فالإشكالية المطروحة في بحثنا هذا هي أي سيادة بقيت للدول في ظل عدم تطبيق مبادئ القانون الدولي وتخلي الأمم المتحدة على التزامها في الدفاع عن أعضائها في ظل تيار العولمة الذي قد يستغل لضرب سيادة الدول وحصر دور الدولة في وظيفة حفظ الأمن فقط، والتاثير على قرارها السياسي؟

إذن سنحاول الإجابة عن هذه الإشكالية، مستعملين أحد مناهج البحث العلمي، وهو المنهج النسقي حيث نعتبر الدولة كنسق تؤثر فيه مجموعة من المؤثرات الداخلية والخارجية.

أ- مفهوم الدولة:

- يولد الإنسان في مجتمع ما، فيجد نفسه مكبلا بمجموعة من الالتزامات اتجاه الأفراد من جهة واتجاه الجماعة التي يعيش فيها من جهة أخرى، هذه العلاقات التي تحكم المجتمع بالأفراد ومصدر السلطة على الأفراد وأساسها القانوني، تساءل عنها الكثير من علماء الاجتماع والمفكرين السياسيين. إذن فالفرد يعيش في مجتمع ما وفي إقليم معين ضمن إطار سلطة معينة، تعرف بالدولة.

ب - نشأة الدولة:

لم يثبت تاريخ البشرية ولا علماء الحضارات البشرية والأنثربولوجيا أن وجد مجتمع عاش بدون نظام أو سلطة تحكمه، باستثناء بعض الفترات التاريخية القصيرة ، كحالات العصيان والثورة أو الهجوم الخارجي، بل أن بعض المفكرين يرون حتى في الحالات الاستثنائية هاته، بأن سلطة الدولة لا تختفي بدليل المحاكمات التي تجرى بعد انتهاء مثل هذه الظروف.

ويرى فلاسفة السياسة وعلم الاجتماع أن الدولة نشأت كما نشأت بقية المؤسسات أو المنظمات الاجتماعية الأخرى، ذلك تحت ظروف وعوامل مختلفة، وليست هناك تفرقة بين المنظمات الاجتماعية التي لم تكن على هيئة "دول" وتلك التي أخذت شكل الدولة فيما بعد، ويمكننا في ضوء الحقائق والمعطيات المستخلصة من الآثار المكتوبة

ومن تفسيرها في ضوء عادات -الجماعات والمجتمعات البسيطة التي تعيش في الوقت الحاضر أن نستنتج بعض المبادئ التي تفسر نشأة وأصل الدولة(*).

وهناك بعض الاتجاهات الثابتة في حياة الإنسان، منها ميله إلى الحياة الاجتماعية ثم طبيعة انعزال النوع، كما يتجه الإنسان نحو التماسك أو ميل الأفراد والجماعات لوحدة مشتركة، والسلطة تقوم بتنظيم المصالح المشتركة لاكبر جماعة، وحمايتها من اعتداء الجماعات الأخرى المماثلة، وهذا الاتجاه الأخير هو الذي أدى إلى نشأة الدولة(*).

ولقد تطورت الدولة بشكل تدريجي فتحولت مع مرور الوقت من تنظيم بسيط أساسه الفرد والأسرة ثم العشيرة ثم تجانست العشائر بواسطة المذهب الديني المتبع ليأتي ظهور الصناعة وتأثر الفرد بها لتساهم في تدعيم تنظيم الدولة ثم ظهرت الحروب والنزاعات كأحد الوسائل التي تدعم الوحدة بين الأفراد وتحدد الإقليم الذي يعيشون فيه حيث بلغت الدولة مستوى ظهور المؤسسات السياسية وبذلك حلت السيادة السياسية محل سيطرة الفرد.

ومن خلال هذه العجالة المختصرة لتطور الدولة، يتضح لنا بأن هناك أربعة (04) عوامل ساعدت على نشوء الدولة وهي: القرابة- الدين- الصناعة- الحروب.

ج - تعريف الدولة:

توجد تعريفات عديدة للدولة: تختلف بحسب اختصاصات ووجهات نظر المفكرين السياسيين وعلماء الاجتماع الذين انكبوا على دراسة مفهوم الدولة ونشاطها ولقد استطاع أحد المفكرين أن يجمع 145 تعريفا مختلفا للدولة.

إلا أن غالبيتهم وضعوا شروطا ثلاثة تتوفر في الدولة وهي: شعب موجود وإقليم محدود وسلطة حاكمة.

«والدولة يمكن أن تعرف ببساطة بأنها المجتمع المنظم سياسيا وقانونيا والنظرة الشائعة للدولة هي أنها كيان سياسي وقانوني منظم يتمثل في مجموعة من الأفراد الذين يقيمون على أرض محددة ويخضعون لتنظيم سياسي واجتماعي معين تفرضه سلطة عليها تتمتع بحق استخدام القوة»(*).

ولعل توفر هذه الشروط لإنشاء الدولة أظهر مفهوما جديدا وهو مفهوم السيادة التي أصبحت تتمتع بها الدولة. ولقد جاء في بيان أول نوفمبر المعلن لإنطلاق الثورة الجزائرية أن الهدف منها هو تحقيق الاستقلال الوطني بواسطة إعادة إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الإجتماعية ذات السيادة كما جاء في المادة (1): من الفصل الأول من ميثاق الصومام أن جبهة التحرير الوطني هي منظمة الشعب الجزائري المحارب الذي يكافح في سبيل تحرير الجزائر من النظام الاستعماري وإقامة دولة جزائرية مستقلة ذات سيادة»(*). مما منح للدولة وظيفة أخرى هي الوظيفة الخارجية في علاقاتها مع الدول الأخرى، وما أدى إلى ظهور القانون الدولي الذي أرسى مبادئ تحفظ لهاته الدول سيادتها وتكون أساسا لعلاقات دولية متبادلة وودية. لكن هذه السيادة التي اكتسبتها الدول بفعل تطور في الفكر السياسي ونضج الممارسة السياسية أين حقيقتها بين المبادئ والممارسة.

سيادة الدول بين المبادئ والممارسة

إن تعدد العلاقات وتنوعها، فيما بين الدول، وكذا تجاوزها الإطار الثنائي، خلق الحاجة إلى تنظيم هذه العلاقات على شكل مؤسساتي. ولعل تمسك كل دولة بسيادتها وتقديس هاته المسألة، وراء بروز المبادئ الأولى للقانون الدولي التي أسست أركانه الأولى معاهدة- وستفاليا 1684م وهناك مبدءان، بني عليهما القانون الدولي وهما مبدأ عدم التدخل ومبدأ التوازن.

فالأول مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يستمد مرجعيته من مبدأ سيادة الدول ويقصد به أن كل دولة لها سيادتها على أوضاعها الداخلية ولا يمكن لأي طرف أن يتدخل في تلك الشؤون.

أما الثاني فهو مبدأ التوازن الذي يهدف إلى تجنب النتائج الخطيرة لتعديل ميزان القوى الذي قد ينشأ عن توسع دولة على حساب الدول الأخرى.

ثم مع تطور العلاقات الدولية ظهرت مبادئ أخرى كمبدأ حسن النية في تنفيذ الالتزامات، مبدأ حسن الجوار وتحقيق السلم والأمن للجميع لكن هذه المبادئ لم تكن كافية في ظل غياب مؤسسات للتنظيم الدولي.

ولأن هذه المؤسسات لا تنشأ إلا بعد حدوث مشكلات وكوارث عالمية تحتم على الفاعلين الدوليين إيجاد حل لهذه الكوارث ومحاولة تجنب حدوثها في المستقبل فلقد جاء إنشاء "عصبة الأمم" في خضم أحداث دولية عصيبة حيث تم إنشاء "عصبة الأمم" بموجب اتفاقية "فرساي" لعام 1919 التي توجت مفاوضات ما بعد الحرب العالمية الأولى. نلخص هدفها في:

ترجمة التعاون الدولي من أجل تحقيق السلم والأمن الدولي وكانت الوسيلة الأساسية لبلوغ ذلك، هي إنشاء مؤسسات دائمة للتشاور واتخاذ قرارات، جماعية أو بالأغلبية تلتزم بها الأطراف التي وافقت عليها.

لكن عقد "عصبة الأمم" لم يتمكن من الخروج عن التنظيم الكلاسيكي في مجال النزاعات المسلحة. إن القصور الدستوري لنظام عصبة الأمم كان أحد عوامل فشلها، بالإضافة إلى المفارقات التي شهدتها (*)

لكن أثناء الحرب العالمية الثانية نشطت ديبلوماسية الحلفاء بهدف وضع تنظيم بديل عن "عصبة الأمم "كفيل بحفظ الأمن والسلم وإرساء قواعد للتنظيم الدولي، فكانت البداية مع ميثاق الحلف الأطلسي في 14 أوت 1941. حيث ظهر لأول مرة لفظ"الأمم المتحدة "ثم تواصلت اللقاءات إلى غاية مؤتمر سان فرانسيسكو الذي حضرته خمسون دولة وتم إنشاء "منظمة الأمم المتحدة"، بالتوقيع على ميثاقها في 24 أكتوبر 1945 " فمنظمة الأمم المتحدة" تهدف أساسا إلى حفظ السلم والأمن في العالم (المادة الأولى من الميثاق)

وقد تعاظم دورها في الحياة الدولية باستمرار منذ 1954، فلا تكاد تقع حادثة هامة أو حرب تحرير من طوق الإستعمار، أو أية مسألة أخرى تخص القضايا الكونية، إلا اهتمت بها الأمم المتحدة. في غالب الأحيان تكون تدخلات الأمم المتحدة محل إشكال وتضارب في الآراء.

وقد تتهم بالجمود كلما فشلت في التدخل بسبب معارضة

بعض الدول عن طريق الفيتو، أو لأي سبب آخر.(*)

ولقد ارتكزت الأمم المتحدة في عملها على ستة(6) مبادئ أساسية تعتبر كمبادئ للقانون الدولي والعلاقات الدولية وهي:

1- المساواة في السيادة.

2- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

3- حسن النية في تنفيذ الالتزامات.

4- حل النزاعات الدولية سلميا.

5- تحريم استعمال القوة.

6- المشاركة في نظام الأمن الجماعي.

وبالرغم من أن كل هذه المبادئ لها ارتباط ببعضها البعض، إلا أن موضوعنا هذا هو سيادة الدول بين المبادئ والممارسة.

إن سيادة الدول وما ينجر عنها من واجب عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، هذا الالتزام الذي كرسته المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة في فقرتها السابعة كثيرا ما تمسكت الدول باختصاصها الشخصي وحقها الكامل وتنفيذ القوانين على إقليمها.(*)

إن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، يعتبر الضامن الكبير لسيادة الدول وممارسة استقلالها بالكامل، ولم يخضع إلا لإستثناء واحد جاء في ميثاق الأمم المتحدة(الفصل السابع) ويخص حالة تهديد الأمن والسلم في العالم واتخاذ إجراءات القمع والمنع. وهذا الاستثناء ارتكزت عليه الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الدولي طبعا تحت مظلة الأمم المتحدة للتدخل في العراق، حيث أن إجتياح للكويت أعتبر تهديدا للسلم والأمن في العالم، بالإضافة إلى اعتماد مبدأ آخر في مسألة العراق وهو مبدأ المشاركة في نظام الأمن الجماعي (الفصل السابع (07) من الميثاق).

ويمكننا التساؤل عن شرعية الأمم المتحدة. في تدخلها في شؤون الكثير من الدول تحت أسباب مختلفة لعل أهمها مسألة حقوق الإنسان مع وجود مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان برئاسة "ماري روبنسون" ومقرها جنيف، بالإضافة إلى مسألة أخرى هي الديمقراطية.

فأصبحت هاتان المسألتان (حقوق الإنسان والديمقراطية) ذرائع لتدخل الأمم المتحدة والدول الغربية في شؤون دول العالم الثالث مع ما يمثل ذلك من إنقاص لسيادة هذه الدول.وفي الواقع أن مفهوم السيادة الكلاسيكي وما يتبعه من انفراد الدول بالاختصاص على الأشخاص والأشياء في مجالها الإقليمي، في تراجع كبير ومستمر وذلك نظرا للتدخل الشديد والتقارب المتواصل بين مصالح الشعوب، وتسارع الدول للالتحاق بالنظام العالمي في مختلف المجالات مفهوم العالمية ونظام السوق والإنتاج، مما قلص بشكل كبير من استقلالية كل الدول.(*)

ومن هذا المنطلق فإن موقف الجزائر إلى جانب الإلتزام بالأهداف والمصالح الوطنية الواجب ترقيتها والدفاع عنها، يجب أن تستمر السياسة الخارجية للجزائر في سياق عالمي يعرف تحولات سريعة وتقلبات عميقة في تبني دوما القضايا الكبرى للحضارة الإنسانية المتمثلة في الحرية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها وحقوق الإنسان والسلم والتنمية.

وعلى هذا الأساس فإن تمسك الجزائر بمبادئ أساسية في ميدان العلاقات الدولية، يبقى ثابتا لا يمكن زعزعته، والأمر كذلك بالنسبة لمبادئ تساوي الشعوب في الحقوق، وحقها في تقرير مصيرها بنفسها، وتكافؤ سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى التهديد أو استعمال القوة، وكذا احترام السيادة الوطنية وسلامة الوحدة الترابية وهكذا فإن الجزائر تدعو باستمرار إلى بروز عالم متعدد الأقطاب ومتوازن(*).

-عالم يسوده العدل والحرية والتضامن الفكري والأدبي، يحترم سيادة الشعوب وثقافتها وتقاليدها وحقها المشروع في تقرير مصيرها،

-عالم تتقلص فيه بشكل كبير، الفوارق والتفاوتات،

-عالم التقاسم، يكون فيه النظام الاقتصادي قائما على معادلة اكبر للمداخيل والثروات بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب.

-عالم تكون فيه العولمة ذات وجه إنساني يجسد مسارا حقيقيا لتقاسم التقدم، مسارا عالميا حقا تكون فيه العالمية بأشكالها السليمة، في المقام الأول مرادفا للتضامن، وتكرس تطابق المصالح بمعنى الكلمة، بين الأهداف النبيلة للداعين إلى العولمة وبين إنشغالات الجد مشروعة للمنساقين إلى العولمة.

ان العولمة ذات الوجه الإنساني هي أيضا ذلك الهدف المتمثل في:

- الزيادة من تنافسية المؤسسات في الأسواق العالمية للسلع والخدمات مع ضمان في نفس الوقت،حصول المواطنين على مناصب شغل لائقة ومشاركتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدانهم.

عالم تسوده الكرامة، الحكمة والحوار يغذي الاختلاف في الرأي، عالم يزول فيه الإقصاء والبطالة والفقر والجهل والجوع وسوء التغذية والبؤس والشر، واليأس.

عالم تتظافر فيه جهود الدول وتوضع فيه مواردها تحت تصرف بعضها البعض للقضاء على الآفات والأمراض التي تهدد الكرة الأرضية.

عالم يسوده السلم بعيدا عن الحروب وأعمال العنف التي تنتشر هنا أو هناك على أرضية خصبة للكره واللاتسامح.

سيادة الدول ومبدأ المساواة في العلاقات الدولية

يعتبر مبدأ المساواة بين الدول أحد مبادئ الأمم المتحدة،ومبدأ جاري به العمل بقوة ضمن العلاقات الدولية،هذا من الجانب القانوني النظري فقط. "فمنظمة الأمم المتحدة" ترتكز على المساواة في السيادة بين جميع أعضائها، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المساواة في السيادة هي مساواة أمام القانون لا غير، المساواة القانونية في حد ذاتها لا تكاد تستقيم إذا أخذنا بعين الاعتبار نظام التصويت واتخاذ القرار في الأجهزة وبصفة خاصة في مجلس الأمن".(*)

فهذه المساواة القانونية التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة،نجد ما يناقضها داخل الميثاق نفسه.فمجلس الأمن الذي يقرر كل شيء لأنه يصدر قرارات لها صبغة قانونية تنفيذية تهيمن عليه خمس دول،كما هو معلوم.الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، روسيا والصين،وهي الدول التي يحق لها استعمال الفيتو عندما يتعارض أي قرار مع مصالحها الخاصة، ولايتعارض مع مصالح باقي دول المنظمة الأممية،أما لوائح وقرارات الجمعية العامة فهي لا تحمل الصبغة التنفيذية، إذن فحتى المساواة القانونية،توجد بها متناقضات.ولقد سبق للجزائر أن نبهت إلى هذا الموضوع من خلال خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة (نيويورك 10-04-1974) حيث جاء في الخطاب بأنه «**برزت** محاولات لتجريد الهيئات الدولية من صلاحياتها الأساسية وتزييف مهمتها العالمية لفائدة عدد محدود من الدول المحظوظة المزودة بسلطات محكمية في معالجة المعضلات الدولية الكبرى».(*)

أما على مستوى الممارسة فمنذ زوال القطبية الثنائية وبروز القطب الواحد، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية،شاهدنا عشرات الأحداث من اللامساواة في السيادة بين الدول،فالأمم المتحدة بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية تحركت بقوة ضد ليبيا (قضية لوكا ربي) وفرضت عليها حصارا، كما عبأت المجموعة الدولية ضد العراق عند إجتياحه للكويت لكنها تغض الطرف على إسرائيل في ممارساتها اليومية ضد الشعب الفلسطيني وفي عدم تطبيقها لقرارات مجلس الأمن.

كما أنها تراخت كثيرا في تدخلها في عدة أحداث وكوارث كان عليها الإسراع في التدخل لحلها مثل مجازر يوغسلافيا-السابقة، رواندا ،مشكل -التبت- بالصين ، لأن ذلك يتم حسب الرغبة الأمريكية. ففي الساحة الدولية، أصبح مبدأ المساواة غير ذي جدوى.نظرا للمرجعية التي تسنده وهي مرجعية القوة، القوة الاقتصادية والقوة العسكرية،بالإضافة إلى القوة القانونية(حق الفيتو)، إذن فلا يمكن أن نتكلم عن حق المساواة في السيادة بين ليبيا مثلا والولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا والعراق ...الخ.

وقد نادت الجزائر في إطار مجموعة الدول غير المنحازة منذ السبعينات إلى تكريس مبدأ المساواة بين الدول وحاربت مفهوم الهيمنة بكافة أشكالها، ولقد جاء في خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين (*) «وهكذا يعبر عدم الانحياز عن وجوده بالدفاع عن القضايا العادلة ضد جميع أشكال الهيمنة السياسية والسيطرة الاقتصادية ويوجه نشاطه بالدرجة الأولى لصالح تحرير الشعوب في إطار تعاون دولي مبني على المساواة بين الدول واحترام السيادة وإقرار سلام عادل في العالم».

إن المجموعة الدولية ومن خلال منظمة الأمم المتحدة سلكت طريقا عالي الخطورة، وهو المتعلق بالقراءة الانتقائية لمجلس الأمن بخصوص حق الدفاع الشرعي، والتشكيك في بعض مبادئ القانون الدولي، منها حق

الشعوب في تقرير مصيرها.فمن خلال لائحة مجلس الأمن(رقم 1368 بتاريخ 12–09–2001) فإن كل الأعمال التي تقررها الولايات المتحدة الأمريكية(في إطار متابعة منفذي اعتداءات 11 سبتمبر 2001) تعتبر تدخلا من قبيل الدفاع الشرعي.في حين، أن الأمم المتحدة التي تعترف بهذا الحق للأمريكيين تحرمه على الفلسطينيين وتعتبر مقاومتهم للاحتلال الإسرائيلي عملا معادلا للإرهاب، وما دام أن مقاومة الاحتلال أصبحت إرهابا،فإن هذا يعتبر تقهقرا لمبادئ القانون الدولي، فالولايات المتحدة الأمريكية التي اعتبرت في شهر نوفمبر 2001، أن لإسرائيل الحق في الدفاع، وأن أعمالها ضد الفلسطينيين من قبيل الدفاع الشرعي قد برهنت بهذا على المساس بمبادئ القانون الدولي.

وبذلك يقرر مجلس الأمن أن الضحايا الأمريكيين والإسرائيليين لهم مكانة أعلى من الضحايا الفلسطينيين (*)

سيادة الدول والديمقراطية في العلاقات الدولية

إذا كانت الديمقراطية تهدف إلى إيجاد أحسن صيغة ممكنة أو بالأحرى الصيغة الأقل سوء لحل مشكلة الحكم وذلك بجعل الحاكمين خاضعين لإرادة المحكومين، أو مضطرين للخضوع لها، خضوعا منظما مقننا تسهر عليه وتجعله فعليا أجهزة ومؤسسات تنتخب انتخابا حرا، فإن هذه الوسيلة في التنظيم الأمثل لعلاقة الحاكم والمحكوم، أصبحت مجال مساومة لسيادة الدول.فالفاعلين الكبار في هذا العالم بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال الأمم المتحدة أو منظمات وجمعيات تلبي نفس الطرح السياسي، أصبحوا يتدخلون في شؤون الدول وسيادتها باسم نشر الديمقراطية ومحاربة الأنظمة الديكتاتورية.

فإذا كنا داخليا نسعى أن تصل دولنا إلى مستوى أعلى من الديمقراطية،فإننا في الوقت نفسه لا يمكننا أن نهمل العامل الخارجي في تغييب الديمقراطية في دولنا، فوظيفة هذا العامل متشعبة حيث يساهم في تأصيل التسلطية بحماية بعض الأنظمة وبالتالي في تغييب الديمقراطية.

ولا يفوتنا أن نشير إلى الحملات التي تشنها بعض الدول الغربية ضد أنظمة عربية باسم الديمقراطية، والغريب في الأمر أن هذه الأنظمة المستهدفة هي أكثر ديمقراطية من بعض الدول الغربية نفسها مما يؤكد أن القضية لا تغدو إلا قضية مصالح وموالاة للغرب.

إن الديمقراطية لا يمكن أن توجد وتمارس إلا في ظل وجود دولة حرة مستقلة تتمتع بكامل سيادتها، وهكذا أصبحت الديمقراطية وحقوق الإنسان في العلاقات الدولية وسيلة للمساومة والضغط.،وقد عانت الجزائر كثيرا طيلة عقد كامل من التدخل في شؤونها ظلما وبهتانا باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومنح اللجوء السياسي لإرهابيين يتبنون ويشيدون بالمجازر التي تقترفها جماعاتهم الإرهابية داخل الجزائر. وقدم لهم السند السياسي واللوجيستيكي من طرف البعض، ووضعت الجزائر في نفس الوقت تحت حصار تجاري وسياسي وحتى علمي،إذ أصبحت حتى الملتقيات العلمية مهجورة من طرف من كانوا يسمون أنفسهم بالأمس أصدقاءنا.

وقليلة هي الدول التي تفطنت لهذه الآفة العابرة للحدود وأنه من الواجب أن تتظافر كل الجهود لتحقيق الأمن الجماعي.

وإذا صمدت الجزائر واسترجعت عافيتها واستقرارها وأمنها وحصنت مؤسساتها الدستورية،فإنها بذلك أعطت دفعا قويا للديمقراطية والتعددية الحزبية وجعلت من الشعب سيدا في قراره وفي اختيار ممثليه.وما كان ذلك ليتأتى لولا صمود الشعب وتضحياته، ووقوف الجيش الوطني الشعبي وقوات الأمن في وجه الإرهاب حماية للشعب ودفاعا عن الديمقراطية والحريات الفردية والجماعية، في ظل سيادة الدولة.

وجاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتوقظ العالم وتؤكد لهم بشاعة الإرهاب الذي تصدت له الجزائر وحدها لأكثر من عشرية كاملة دفاعا عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، لتصبح قبلة ومثلا يقتدى به للتصدي لآفة الإرهاب.

ومعلوم المسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان شأن داخلي، مرتبط بعلاقة الحاكم والمحكوم في دولة ما ، وهي تتسم بطابع السيادة، المعترف بها في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ولكن أين هي شرعية الأمم المتحدة من اختراق سيادة الدول الأعضاء في منظمتها باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

مكانة الدول في ظل العولمة والتحديات التي تواجه الدول

وفقا لتحليل «جون هيرز» المنطقي فالوحدة السياسية الأساسية(الدولة) هي الوحيدة القادرة فعلا على توفير الأمن لشعب الإقليم في الداخل والحماية من أي سيطرة أو تدخل خارجي، أن شعب الإقليم سوف يعترف بسلطة الكيان القادر على توفير هذه الوظائف الأمنية.

ولمدة قرنين ملكت الدولة الإقليمية (territorial state) هذه المقدرة وأدت الوظائف الأساسية المطلوبة.لكن الدولة الإقليمية تواجه أزمة بقاء، ظهرت نتيجة للتحديات التي تواجهها وجعلتها تفقد ككيان أمني.(*)

التحدي الاقتصادي

إن التقدم في الميدان الصناعي أثر على الوضعية الاقتصادية لكل دولة،فالدول المتقدمة صناعيا تملك اقتصادا قويا يجعلها في اكتفاء ذاتي، وبذلك تحفظ سيادتها. أما الدول الضعيفة اقتصاديا والتي مازالت اقتصادياتها تابعة للدول الكبرى،فهي تبقى تحت رحمة هؤلاء،عن طريق الحاجة إلى التكنولوجيات المتطورة وعن طريق الاستيراد العام لكل شيء.وأكثر من ذلك مسألة الديون-حيث نلاحظ بأن الدول الدائنة تفرض شروطها حتى تلك التي تمس بسيادة الدول مقابل تسهيل إجراءات الديون وإعادة جدولتها مثل: نادي باريس-نادي لندن- وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي المؤسستان التابعتان للأمم المتحدة.وما دام أن مجلس إدارتهما وهيئاتهما التنفيذية بأيدي الدول العظمى خاصة:

الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا.فإنهما يسيران وفق المصالح الحيوية للبلدان الثلاث.ومن هنا نلاحظ بأن الدول مفروض عليها هذا التحدي الاقتصادي نظرا لضعف اقتصادياتها وتخلفها،كما تجدر الإشارة إلى

الدور الكبير الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في فرض هيمنتها على الدول،مستفيدة من القوة المالية والتكنولوجية التي تملكها ومن ضعف بنيات الدول الأخرى.

التحدي التكنولوجي في مجال الاتصالات

إن التطور الهائل الذي عرفه عالم الاتصالات وما ظهر من اختراعات كبيرة.خاصة في مجال الاتصال بواسطة الأقمار الإصطناعية والشبكة العالمية للأنترنيت (world wide web) يمثل تحديا كبيرا للدولة،بحيث أصبحت سيادتها الجوية والفضائية تحت رحمة الدول الكبرى التي تملك التكنولوجيا المتطورة وهذا التحدي أثر في مكانة الدول التي لا تملك هذه التقنيات.

وغير قادرة على حماية نفسها من طرف التجسس أو بث الأخبار والقضايا التي تمس شؤونها الداخلية من خلال المحطات التلفزيونية الفضائية أو الأنترنيت.

التحدي الأمني

إن التطور السريع في الأسلحة الحربية خصوصا التطور في السلاح الجوي،أنهى سيطرة الدولة على إقليمها ،حيث أصبح بإمكان السلاح الجوي لدولة ما أن يضرب مدن وقرى دولة أخرى مهما كانت الحماية الموجودة على الحدود الإقليمية،منهيا بذلك وظيفة الحدود الأمنية،ولقد اكتملت عملية إنهاء وظيفة الدولة الإقليمية الأمنية باختراع الصواريخ وما تحمله من رؤوس نووية.فهذا الاختراع قضى إلى الأبد على ما بقي للدولة الإقليمية من قدرة أمنية. (*)

هذا فيما يخص التحدي الأمني العسكري.أما التحدي الأمني العام فنلاحظه من خلال عصابات الإجرام المنظم وامتداداتها العالمية وكذا ظاهرة العصر- الإرهاب- الذي أصبح يتصف بالعالمية،خاصة وأن أحداث 11 سبتمبر 2001 أظهرت للعالم بأن هذه الظاهرة عالمية. وان أي دولة ليست في منأى عنها.وما انفكت الجزائر تندد بهذه الظاهرة وتكابد بربريتها ووحشيتها،على مرآى ومسمع الدول الغربية التي كانت تشكل قواعد خلفية لها باسم حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان.

تحدي العولمة

إن التحديات الثلاثة المذكورة تدخل في الحقيقة في هذا الإطار لأنه سواء التحدي الاقتصادي أو التكنولوجي أو الأمني أصبح معلوما،لأننا أصبحنا أمام العولمة الاقتصادية والعولمة الأمنية والعولمة التكنولوجية وسوى ذلك من المجالات...

والعولمة كظاهرة ليست بجديدة، لكن الإعلان عنها وظهورها جاء ملازما لظهور القطبية الأحادية. كما أن العولمة تحمل في بذورها ظهور وتطور الرأسمالية كفكر اقتصادي، والليبرالية كمذهب سياسي، حيث بدأ منظرو وأنصار الرأسمالية في محاولة جعل العالم كله يعتنق الرأسمالية والليبرالية.

وما دام العالم الرأسمالي والليبرالي هو المنتصر على العالم الاشتراكي والشيوعي فإن العولمة هي إحدى مظاهر سيطرة التيار الأول على العالم.

و«العولمة نتيجـة زيادة العالـم تشابكا وتداخلا(من الجوانب الاقتصادية والإعلامية والتكنولوجية) تعني –ضمن ما تعني– اعادة توزيع السلطة. التي لم تعد الدولة هي التي تحتكرها... لم تعد سيادتها مطلقة بل برز مستوى فوق الدولة(متمثلا في الشركات متعددة الجنسيات، والاحتكارات الكبرى إلخ).

ومستويات دون الدولة متمثلة في المنظمات غير الحكومية وفي كارتيلات الجريمة وفي شبكات الإرهاب ...الخ (*)

كل هذه العناصر تجعل من العولمة تحديا كبيرا لدور الدولة سياسيا واقتصاديا وأمنيا.

فما هي مكانة الدول في ظل العولمة؟

مكانة الدول في ظل العولمة

إن العولمة هي تقليص فاعلية الدولة أو التقليل من دورها، واعتبار الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات العالمية شريكا في صنع قراراتها السياسية وهذا يعني أن مبدأ السيادة آخذ بالتآكل نتيجة علاقات الدول فيما بينها في مختلف مجالات الحياة. وتصبح حرية الدول بحسب مشيئتها ناقصة. لذا فالعولمة السياسية تعني نقلا لسلطة الدولة واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه وهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها(*)

وهي "تعني أيضا الدعوة إلى اعتماد الديمقراطية الليبرالية السياسية وحقوق الإنسان والحريات الفردية وهي إعلان لنهاية سيادة الدولة ولنهاية الحدود ولتكامل حقل الجغرافية السياسية"(*).

إن أهم خطر يهدد الدولة في ظل العولمة، هو مسألة إعادة توزيع السلطة داخل الدولة وهي التي تتحكم فيها وتسير بها شؤونها.وتصاحب عملية إعادة توزيع السلطة إعادة توزيع أخرى تتعلق بالقيم كانت للقيم في السابق مرجعية واحدة،هي تلك التي تطرحها سلطة الدولة، بمقتضى صلاحياتها السياسية.

إن الدولة هي التي تحدد ما هوإيجابي في القيم وما هو سلبي.

أما في ظل العولمة فتتعدد المرجعيات مع تعدد المستويات ونوعيات السلطة. قيم الدولة قد لا تتطابق مع قيم الشركات متعددة الجنسيات،بما تملكه هذه الأخيرة من صلاحيات تتجاوز سلطة الدولة،والمؤكد أن قيم الدولة لابد أن تختلف عن تلك التي تحكم "كارتيلات" الجريمة أو شبكات الإرهاب... فهنا ليس السلبي بمقتضى رؤية الدول هو بالضرورة سلبي في نظر مرجعية أخرى من المرجعيات القائمة.. إن إعادة توزيع السلطة في ظل العولمة،إنما تسفر عن تركيبة مختلفة في النظام القيمي،وتصاحبها توترات واحتكاكات وتصادمات في النظام القيمي الجديد.(*)

ولكن أمام هذه النظرة التشاؤمية لدور الدولة وتراجع مكانتها في ظل العولمة،فإن التجارب الأخيرة وبعض الأحداث العالمية أثبتت محدودية تأثير العولمة على الدولة،وكمثال على ذلك،الأزمة الاقتصادية التي مست دول جنوب شرق آسيا.

(إندونيسيا، ماليزيا 1997-1998) والتي تعتبر أول أزمة حقيقية للعولمة حيث فشلت آليات العولمة الاقتصادية في بناء اقتصاد قوي في هذه الدول مع إقصاء هذه الأخيرة(الدول) في عملية البناء الاقتصادي أو بعبارة أخرى " فإن العولمة أنشأت عملاقا بأرجل من طين".

إن العولمة الليبرالية مازالت بحاجة إلى الدول، والدولة ليست ضد العولمة والعكس صحيح(*).

إن التعاون السياسي الدولي يعبر حتما بالدول. وأنه في تغييب هذه الدول لا يمكننا أن نحقق تعاونا دوليا . إن عولمة بعض المسائل كقضايا البيئة،الحد من التسلح، مسألة الأمن، التزايد الديمغرافي، تحتاج بالتأكيد إلى سياسات وطنية ملائمة لتعاون دولي فعال.

ومن جهة أخرى، لقد أثبتت 11 سبتمبر 2001 أن دور الدول ما زال محوريا وهاما من خلال طلب الولايات المتحدة الأمريكية وكذا الأمم المتحدة (مجلس الأمن) من باقي الدول مد يد المساعدة في القضاء على الإرهاب وكذا للتعرف على مرتكبي هذه الأحداث.

للعولمة إذا حدودها ودور الدولة ضروري.فمكانة الدول وبالرغم من التيار الجارف للعولمة إلا أنها داخليا وعلى الساحة الدولية ما تزال مؤثرا وفاعلا جد مهم.

سيادة الدول وسيادة الشعوب
واستقلالية القرار السياسي

المعروف أن سيادة الدول تكتمل بتحقيق استقلالها، وبهذا يعتبر الاستقلال الوسيلة التي تمارس بها الدولة سيادتها. أما سيادة الشعوب فيمارسها الشعب تحت أي ظرف كان، حتى أثناء فترة الاستعمار فإذا كانت سيادة الدول غير موجودة بحكم غياب نظام حكم باسم الشعب ووجود قوة غريبة غازية فإن الشعب والحالة هذه يحتفظ بسيادته.

ومعظم دساتير الدول تقر بأن السيادة للشعب يمارسها عن طريق ممثليه المنتخبين، والمعنى، هو أن سيادة الشعب هي أساس سيادة الدولة.

لكن المساس بسيادة الدول هو إنقاص لسيادة الشعوب فعلى المستوى السياسي فإن ما تتعرض له الدول من ضغوط من منظمات دولية، كمجلس الأمن الدولي أو صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي يمس بسيادة الشعوب. كما أن التدخل في الشؤون الداخلية للدول بهدف تغيير نظام الحكم فيها هو تعد وإنقاص لسيادة الشعوب.

ولقد لاحظنا ذلك في التدخل الأمريكي في بنما سنة 1986 عندما تدخلت القوات الأمريكية الخاصة وخلعت الرئيس البنمي المنتخب من طرف الشعب وهذه صورة واضحة لاختراق سيادة الشعوب.

كما أن سيادة الشعوب ترتبط أيضا بحقها على سيادتها في ثرواتها، لذا أقرت منظمة الأمم المتحدة الحق في التأميم وذلك ضمن إطار مبدأ السيادة الدائمة للشعوب على ثرواتها الطبيعية.

وما نلاحظه هذه الأيام من التحضيرات الأمريكية في شن العدوان على العراق وتغيير نظام حكمه، يدخل في هذا الإطار وهنا نتساءل عن شرعية الأمم المتحدة بين المبادئ التي قامت من أجلها وبين الممارسات الفعلية التي تنتهك فيها هذه المبادئ.

أما على المستوى الاقتصادي، فإن الشركات متعددة الجنسيات تهدف أثناء وجودها في دولة ما، الدفاع وبكافة الطرق المشروعة وغير المشروعة عن مصالحها بل أكثر من ذلك فهي تحاول تقويض أنظمة الحكم في تلك الدول، ووضع نظام بديل حليف لتوجهاتها ومصالحها، وهو ما حدث في عدة دول مثل الشيلي الذي يعتبر مثالا قويا على التدخل السافر في شؤون الدول، وهو ما عارضته الجزائر بقوة وقطعت علاقاتها الديبلوماسية مع الحكم الانقلابي بقيادة الجنرال "بينوشي"، ولقد ذكر الرئيس الراحل هواري بومدين في خطابه المذكور سابقا «بأن الشيلي كان مسرحا لمأساة تمثلت في مؤامرة إمبريالية تم تدبيرها بواسطة الشركات العالمية الكبرى. انتهت إلى تدمير البنيان الديمقراطي في هذا البلد والى اغتيال الرئيس سلفادور أليندي الذي ضرب المثل للعالم في الإخلاص والتضحية من أجل تحقيق مطامح الشعب الشيلي في الحرية والعدالة».

كان آخرها محاولة الانقلاب الفاشلة في فنزويلا -2002- نتيجة مواقف الرئيس الفنزويلي" هوغو شافيز" (HUGO-CHAVEZ) من تغيير أسعار البترول وهو ما يتعارض مع مصالح الشركات البترولية متعددة الجنسيات.

أما على المستوى الاجتماعي، فإن الشعوب وسيادتها تعاني من ضربات شبكات الإرهاب العالمية حيث تعاني الشعوب، من انتهاكات لكرامتها ومساومتها في حقها في الحياة، والعيش في كنف سيادتها. الحق في الحياة المكفول بفضل الحقوق الطبيعية ومواثيق الأمم المتحدة الدولية لحقوق الإنسان والتي تنطلق وتعتمد أساسا على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (10 ديسمبر 1948).

سيادة الدول واستقلالية القرار السياسي

من المعلوم أن القرار السياسي في كل الدول هو من القضايا ذات الحساسية الكبيرة والسرية الشديدة،نظرا لأنه يمثل رمزا لسيادتها ، كما أنه مرتبط بالاستراتيجية العامة لكل دولة، وكلما كانت سيادة الدول كاملة، كلما اتسم قرارها السياسي بالاستقلالية، لكن ما تعيشه الدول من تراجع ونقصان لسيادتها يؤثر حتما على قرارها السياسي.

إن الرهانات والتحديات التي تواجهها الدول في سبيل حماية استقلالها السياسي وتحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها يصطدم مع جماعات مصالح داخلية وأخرى خارجية تمثلها المنظمات الدولية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي من جهة، والشركات متعددة الجنسيات من جهة أخرى.

دور المنظمات الدولية في التأثير على القرار السياسي للدول

ظلت المنظمات الدولية ومنذ نشأتها تؤثر على القرار السياسي للدول، خاصة من الناحية الاقتصادية وبدرجة أقل من الناحية السياسية.

فصندوق النقد الدولي لعب دورا سلبيا في التدخل للتأثير على الكثير من القرارات السياسية للدول باسم التقويم الهيكلي لاقتصاد الدولة، وباسم جدولة الديون

وهذا ماحصل مع عدة دول في العالم كالأرجنتين، البرازيل، المكسيك،وكان آخرها ما حدث لدول شرق آسيا.

«لقد اعتبرت الأزمة الآسيوية (1997–1998) الأزمة الحقيقية للعولمة، والتي أثبتت هشاشة الأسواق المالية، وجاءت كإشارة تحذير لمراجعة علاقات الدول مع الأسواق، والمقصود بعلاقات الدول مع الأسواق المالية هو في الحقيقة مراجعة لعلاقات الدول مع المنظمات المالية العالمية وهما صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

لقد أثبتت التجارب بأنه يجب وضع حدود لهذه المنظمات، التي تؤثر على استقلالية القرارات السياسية للدول وهو ما أقرت به هذه المنظمات ،بدءا بصندوق النقد الدولي الذي كرس تقريره لسنة 1997 حول الدول والذي أكد فيه بأن الأسواق المالية لا يمكن أن تنمو في غياب دولة قانونية وذات مصداقية، ودعا التقرير إلى إعادة تأهيل دور الدولة، ليس كتدخل مباشر ولكن كشريك محوري وأساسي وكمحرك للتنمية بدونه لا يمكن عمل أي شيء. (*)

إن المقصود في تقرير صندوق النقد الدولي حول ضرورة وجود دولة قوية وذات مصداقية، أنه لا يمكن تحقيق سياسة اقتصادية ناجعة بوجود دولة ضعيفة، لا تملك استقلالية قرارها السياسي، إذا فالتجارب السابقة لهذه المنظمات مع الدول أثبتت محدوديتها، وأنه من أجل خلق علاقة تعاون وتبادل لا بد من احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها إلا في حدود تقديم الاستشارات والنصائح التقنية.

دور الشركات متعددة الجنسيات في التأثير على القرار السياسي

تلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا كبيرا في التأثير على القرار السياسي للدول، ذلك أن وجود هذه الشركات في دولة ما، هو للدفاع عن مصالحها الخاصة وأن المصالح الكبرى للدول تتنافى مع مصالح هذه الشركات، وبالتالي فإن أي قرار سياسي يصدر من تلك الدول ويتعارض مع مصالح الشركات العابرة للقارات، فإن هذه الأخيرة وما تملكه من علاقات داخلية في تلك الدول وأخرى خارجية مع المنظمات الدولية الفاعلة وحتى الدول الكبرى، تسعى للتأثير على هذا القرار ،خاصة في الدول التي تعاني ضغطا سياسيا واقتصاديا، كالديون الخارجية للدول وانهيار عملتها النقدية ومع ظاهرة العولمة تدعم موقف هذه الشركات،خاصة مع بروز المنظمة العالمية للتجارة (O.M.C) التي من ضمن ما تطلبه تغيير تشريعات الدول ورفع الحواجز الجمركية، فإذن كل القطاعات مرتبطة ببعضها البعض، الوضع السياسي مرتبط بالاقتصادي والاجتماعي، وكلما كان المناخ العام في دولة ما يتجه نحو الضعف، تراجعت سيادتها وفقدت استقلالية قرارها السياسي.

الخاتمة:

إن السيادة مفهوم نسبي وليس مطلقا، فالصلاحيات المطلقة لسيادة الدولة، هي تصور نظري أكثر منه تصور واقعي فعلي، إن الدولة لم تكن في أي وقت منعزلة عن العالم وعن بقية محيطها الدولي فكانت الدول بحاجة إلى بعضها البعض كما كان الأقوى يؤثر على الأضعف منه، وبالتالي فإن سيادة الدول كانت دائما نسبية ،كما أنه ومنذ نشأة الأمم المتحدة في عام 1945 فإننا نجد اللامساواة في سيادة الدول بدءا من ملكية حق (الفيتو) لخمس دول فقط ، ومن هنا فإن المكانة الجديدة للدول في ظل المتغيرات الاستراتيجية وأبرزها ظاهرة العولمة، ماهي إلا تحصيل حاصل، ونتيجة لإرهاصات دولية سابقة، كان آخرها التحولات السياسية الدولية، من انتقال العالم من القطبية الثنائية إلى سيطرة القطب الواحد، وظهور النظريات التي تحدثت عن نهاية التاريخ، واعتبار الليبرالية النظام الذي سيحكم العالم ولن ينافسه نظام آخر.

وأول من نادى بهذه النظريات العالم الأمريكي ذو الأصل الياباني (فوكوياما)، الذي أصدر كتابا بعنوان "نهاية التاريخ سنة 1989".

ولكن الدولة وعلى الرغم من المحاولات التي تهدف إلى الأنقاص من دورها والمساس بسيادتها، عن طريق بروز فاعلين جدد، داخليا(المنظمات غير الحكومية، جماعات المصالح، (كارتيلات الجريمة)، وخارجيا (المنظمات الدولية، البنوك الدولية، الشركات متعددة الجنسيات)، إلا أن دورها ما زال حيويا وفاعلا. فما زال دورها يؤثر في العلاقات الدولية، وفي العلاقات الثنائية وفي التجمعات الإقليمية والجهوية. ولقد أثبتت أحداث 11 سبتمبر2001، حاجة الدول إلى بعضها البعض، خاصة في مجالات الأمن وأن أي نظام أمني مهما كان قويا (أمريكا مثلا) فإنه يحتاج إلى دول أخرى لمساعدته، وهو ما حصل مع الجزائر عندما أصبحت بعد أحداث11 سبتمبر 2001، قبلة لكل المسؤولين والخبراء لطلب مساعدتها وتجربتها في مجال مكافحة الإرهاب.

ولكن للوقوف أمام المتغيرات الدولية الجديدة، فإننا نقدم الأفكار لتدعيم دور الدولة وسيادتها (حالة الجزائر).

1- تدعيم المجتمع المدني وتطويره وجعله قوة إسناد حقيقية، وذلك بترقية الوعي بالمواطنة واحترام المؤسسات وتكوين مواطن يعي أهمية الوحدة الوطنية والدفاع عن الدولة.

2- البناء الديمقراطي في شكل حقيقي، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، حيث يشعر المواطن بأنه يساهم في صناعة القرار السياسي، بواسطة الديمقراطية التشاركية.

3- على المستوى الاقتصادي، ضرورة عصرنة الاقتصاد الوطني واعادة تأهيله (Mise a niveau) ومراقبة المال العام وحسن تدبيره.

4 - على المستوى الاجتماعي، الاستفادة من

إيجابيات العولمة في شقها الاقتصادي مع إنشاء وقاء تضامني تنشطه الدولة، كفيل بحماية الطبقات الاجتماعية الضعيفة وتقليص وقع العولمة عليها. وبهذا نستغل فرص العولمة ونتفادى مخاطرها.

5- تشجيع البحث العلمي واستغلال القدرات التكنولوجية العالية المستوى التي يمتلكها العنصر البشري الجزائري، في الداخل والخارج من أجل بناء قاعدة علمية جزائرية، ولن يتأتى هذا إلا بإعداد برنامج للبحث العلمي يتماشى مع المتطلبات العملية للاقتصاد الوطني وتوفير الظروف المادية والموضوعية للباحثين.

6 - ضرورة الاندماج الاقتصادي المغاربي والمتوسطي والعربي، والاستفادة من كل هذه التجمعات واستغلال الموقع الاستراتيجيو سياسي للجزائر وللمغرب العربي.

7 - خلق جبهة للعمل التربوي والقيم الثقافية التي نستطيع أن نتعامل بوضوح وفعالية مع موجة العولمة الثقافية، فلا بد من حركة ثقافية أصيلة ومتفتحة، تقوم على احترام العقل والإقبال على الثقافة الإنسانية في جو من العقلانية والحرية والعدالة وتقديس العلم.

المراجع :

- محمد سويدي: علم الاجتماع السياسي، وميدانه وقضاياه،ديوان المطبوعات الجامعية،1990.
- نظام بركات- محمد إبراهيم الحلوة: مبادئ علم السياسة، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة، الرياض،1989 .
- محمد بوسلطان : مبادئ القانون الدولي العام، الجزء الثاني،دار الغرب للنشر والتوزيع، سنة1999.
- محمد سيد أحمد: العولمة والأمن والغداء، محاضرة ألقيت خلال الملتقى الدولي حول العولمة والأمن، الجزائر،07/04 ماي 2002 .
- رايموند كارفيلد كيبتيل، العلوم السياسية، مكتبة النهضة، بغداد/ عن كتاب علم الاجتماع السياسي، لمحمد السويدي ص 35
- محمد إبراهيم الحلوة- مبادئ علم السياسة- دار الكرمل للنشر والتوزيع- الطبعة الثالثة،ص 293
- مجلة المستقبل العربي، عدد 1 / 2002 .
- بيان أول نوفمبر 1954 لجبهة التحرير الوطني
- ميثاق مؤتمر الصومام 20 أوت 1956
- خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك 10 أفريل1974